ISSN: 2706-6495

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الباحث/ عبد المحسن فهد الغريري

باحث دكتوراه في الإدارة المالية العامة، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Eng.abdulmohsin@outlook.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقلل اعتماده على النفط وتتعاظم فيه مساهمة القطاع الخاص. وتنطلق الدراسة من الجدل النظري والتطبيقي حول قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق تنوع حقيقي في الاقتصادات الريعية، وفاعلية السياسات الاستثمارية في توجيه تدفقاته نحو تحول هيكلي مستدام. واستندت الدراسة إلى إطار نظري يجمع نظريات التحديث والانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي والتنمية الاقتصادية، التي تبرز دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحفيز الابتكار والإنتاجية، ونظريتي لعنة الموارد والاعتماد اللتين تحذران من تركزه في الأنشطة الريعية، إضافة إلى مفهوم الميزة النسبية والتجارب الدولية كالتجربتين النرويجية والآسيوية.

واعتمد المنهج القياسي التحليلي باستخدام برنامج SPSS لقياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (متغيرا مستقلا) على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (متغيرا تابعا ومؤشرا للتنويع) خلال الفترة 1971–2024، استنادا إلى بيانات البنك الدولي والبنك المركزي السعودي. وأظهرت النتائج علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، يعتمد أثرها التنموي على جودة الحوكمة وكفاءة السياسات العامة ورأس المال البشري وطبيعة القطاعات المستفيدة. كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 119 مليار ريال عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (109 مليارات) بنسبة 9%، وارتفع تكوين رأس المال الثابت إلى 1.44 تريليون ريال، وتحسن مؤشر التعقيد الاقتصادي من 0.31 عام 1998 إلى 0.66 عام 2024 (أرقام، 2025) .وخلصت الدراسة إلى ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات ذات الميزة النسبية، وتعزيز الحوكمة، وربط الحوافز بنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتنمية المحتوى المحلي ورأس المال البشري، دعما لمستهدفات رؤية 2030 والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، بيئة الاستثمار، التنويع الاقتصادي، التحول الهيكلي

ISSN: 2706-6495

The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by the researcher/ Abdulmohsen Fahad Alghurayri

Researcher in Public Finance Management, Public Administration department - College of Business Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This study examines the relationship between foreign direct investment (FDI) and the private sector's contribution to real GDP as an indicator of economic diversification within the context of Saudi Arabia's Vision 2030. This vision aims to build a diversified, sustainable economy that reduces reliance on oil and enhances the role of the private sector. The study engages with theoretical and empirical debates regarding the capacity of FDI to foster genuine diversification in rentier economies, as well as the effectiveness of investment policies in directing FDI inflows toward a sustainable structural transformation. The study draws upon a theoretical framework that integrates theories of modernization, technological diffusion, endogenous growth, and economic development—which highlight the role of foreign investment in transferring technology and knowledge, and in stimulating innovation and productivity alongside the "resource curse" and dependency theories, which caution against the concentration of investment in rent-seeking activities. Furthermore, the study incorporates the concept of comparative advantage and draws insights from international experiences, such as those of Norway and various Asian nations.

Using a standard and analytical approach by SPSS, the study measured the impact of net FDI inflows (independent variable) on the private sector's share of real GDP (dependent variable and diversification indicator) over 1971–2024, using World Bank and Saudi Central Bank data. Results showed a statistically significant positive relationship, whose developmental impact depends on governance quality, public policy efficiency, human capital, and beneficiary sectors. FDI inflows reached SAR 119 billion in 2024, exceeding the National Investment Strategy target (SAR 109 billion) by 9%; gross fixed capital formation rose to SAR 1.44 trillion; and the Economic Complexity Index rose from 0.31 (1998) to 0.66 (2024) (Argaam, 2025). The study recommends directing FDI toward sectors with comparative advantage, strengthening governance, linking incentives to knowledge and technology transfer, and developing local content and human capital to support Vision 2030.

Keywords: Foreign direct investment, gross domestic product, investment environment, economic diversification, structural transformation

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود الماضية تحولات اقتصادية وتنموية متسارعة ارتبطت بصورة كبيرة بالإيرادات النفطية ودورها في تمويل الإنفاق العام ودعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل القطاع النفطي يشكل المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني لفترات طويلة. ومع تزايد التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط، برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على تحقيق النمو المستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، وهو ما انعكس بصورة واضحة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تبنت مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية الهادفة إلى رفع مساهمة القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم القطاعات غير النفطية.

وفي هذا السياق، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تعول عليها الدول في دعم النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتحفيز الإنتاجية ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، لما يرتبط به من تدفقات رأسمالية وخبرات إدارية وتقنية وقدرة على ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق وسلاسل القيمة العالمية. إلا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات الريعية ما يزال محل نقاش في الأدبيات الاقتصادية والتنموية، إذ تختلف التفسيرات النظرية حول مدى قدرته على تحقيق تحول هيكلي حقيقي يدعم التنوع الاقتصادي ويعزز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتزداد أهمية هذه القضية في الحالة السعودية في ظل توجه الدولة نحو بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة، يعتمد على تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية والتقنية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما أن المملكة شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورات تنظيمية وتشريعية واسعة لتحسين البيئة الاستثمارية، شملت تحديث الأنظمة الاستثمارية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية والتقنية، بما يهدف إلى رفع جاذبية الاقتصاد الوطني وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من عام 1971م إلى عام 2024م، مع الاستناد إلى إطار نظري ودراسات سابقة وتجارب دولية متعددة الأبعاد للربط بين الاستثمار الأجنبي والتحول الهيكلي والحوكمة الاقتصادية والتنمية المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لمدى قدرة السياسات الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية الحديثة على توظيف الاستثمار الأجنبي كأداة داعمة للتنوع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 مع الخروج باستنتاجات تحليلية وتوصيات.

1.1. مشكلة البحث:

تسعى المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية المملكة 2030، إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنوعه من خلال تقليل الاعتماد على القطاع النفطي ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي هذا السياق، برز الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد الممكنات الاستراتيجية للتحول الاقتصادي، لما يرتبط به من توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري، ودعم نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وقد بينت رؤية المملكة 2030 هذا التوجه من خلال استهداف رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% إلى 5.7%، بالتوازي مع زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% إلى 65%، بما يعكس الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في دعم التنوع الاقتصادي وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي في المملكة (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، n.d.).

ISSN: 2706-6495

ورغم الجهود الحكومية الواسعة والإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تبنتها المملكة لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين، ما يزال الجدل النظري والتطبيقي قائما بشأن مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي في الاقتصادات المعتمدة تاريخيا على الموارد الطبيعية. ففي حين تؤكد نظريات التحديث، والنمو الداخلي، والانتشار التكنولوجي، والتنمية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في نقل المعرفة والتقنية، وتحفيز الابتكار، ورفع إنتاجية القطاع الخاص، ودعم التحول الهيكلي للاقتصاد، تشير نظريتا الاعتماد ولعنة الموارد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي قد تتركز في القطاعات الريعية أو منخفضة القيمة المضافة، بما يحد من قدرتها على تحقيق تنوع اقتصادي مستدام.

وعلى الرغم من اتساع الأدبيات المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فإن الدراسات التي تناولت أثره على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ما تزال محدودة، كما أن معظمها ركز على مؤشرات النمو الكلي دون التركيز على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفها مؤشرا يعكس التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه الفجوة البحثية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحديثة والاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التحقق من مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال قياس أثره على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1971–2024)، بما يسهم في تقييم فاعلية السياسات الاستثمارية ودورها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

2.1. سؤال البحث:

تبرز مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل في: ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024)، وما دلالاتها المحتملة بالنسبة لدعم التنوع الاقتصادية؟

3.1. أهداف البحث:

الهدف الرئيس: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والأهداف الفرعية:

- تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية للدراسة.
- اختبار طبيعة العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنوع الاقتصادي.

4.1. أهمية البحث:

1.4.1. الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، باعتبارها من الموضوعات المحورية في أدبيات المالية العامة والتنمية الاقتصادية، خاصة في السياق السعودي المرتبط برؤية المملكة 2030 والتحولات الاقتصادية الهيكلية. كما تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية والسعودية بالتحديد، إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي بصورة عامة، بينما ظلت الدراسات المتعلقة بأثره على التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي محدودة. كذلك تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية، مثل نظرية التحديث، والنمو الداخلي، والانتشار التكنولوجي، ولعنة الموارد، بما يعزز تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية

السعودية. إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على بيانات رسمية طويلة الأجل وحديثة نسبيا، مما يدعم موثوقية النتائج وإمكانية الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

2.4.1. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في دعم صناع القرار والجهات الاقتصادية في تقييم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى إسهامها في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. كما تساعد الدراسة في قياس أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الحقيقي، وليس فقط على المؤشرات المالية قصيرة الأجل. كذلك تسهم الدراسة في تطوير السياسات الاقتصادية والاستثمارية من خلال توجيه الحوافز والتشريعات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الصناعات التحويلية، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. كما تدعم الجهات المعنية، مثل وزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك المركزي السعودي، في بناء سياسات أكثر كفاءة تستند إلى البيانات والأدلة، بما يعزز البيئة الاستثمارية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

5.1. مصطلحات البحث:

الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقصد به الاستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر غير الاقتصاد السعودي، وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي بشكل فردي أو ما يمتلكه مجموعة من المستثمرين الأجانب ما نسبته 10 % أو أكثر من القوة التصويتية لحقوق المساهمين، مما يخوله ممارسة نوع من السيطرة أو التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحه، وبذلك توصف هذه العملية بأنها استثمارا أجنبيا مباشرا (الهيئة العامة للإحصاء، n.d.) (World Bank, 2026)

الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة أو ربع سنة)، ويُعدّ المؤشر الرئيس لقياس النشاط الاقتصادي وحجم الاقتصاد لأي دولة.

بيئة الاستثمار: ويقصد بها مجموعة العوامل التنظيمية، الاقتصادية، القانونية، والبنية التحتية التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي.

التنويع الاقتصادي: توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية قطاعات متعددة تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لا يبقى الاقتصاد معتمدا على قطاع واحد فقط (مثل النفط).

التحول الهيكلي: التغييرات الاقتصادية والقانونية والمؤسسية الهادفة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي.

2. الإطار النظري:

تنطلق الدراسة من افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة اقتصادية في رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية متى ما وجه نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية القادرة على تحقيق قيمة مضافة وتعزيز تنافسية القطاع الخاص. كما تنظر الدراسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية وتحفيز الابتكار وربط الاقتصاد المحلي بسلاسل القيمة العالمية، وليس مجرد تدفق لرؤوس الأموال، إذ إن أثره في التنوع الاقتصادي يرتبط بتطور القطاع الخاص وتحسن الإنتاجية وتوسع الأنشطة غير النفطية.

كما جاء اختيار النظريات في الإطار النظري انطلاقا من طبيعة العلاقة المركبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، والتي لا يمكن تفسيرها بمنظور واحد. لذلك اعتمدت الدراسة على نظريات اقتصادية وتنموية متعددة تجمع بين التفسيرات المؤيدة للاستثمار الأجنبي بوصفه أداة للتنمية والتنويع الاقتصادي، والنظريات النقدية التي تحذر من مخاطره المحتملة في الاقتصادات الريعية، بما يسهم في تقديم تفسير أكثر عمقا وواقعية لنتائج الدراسة في السياق السعودي.

ISSN: 2706-6495

1.2. النظريات المفسرة للدراسة:

يتناول هذا القسم الأسس النظرية التي تستند إليها الدراسة في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك بعرض المنطلقات الفكرية للدراسة، ثم استعراض أبرز النظريات الاقتصادية والتنموية المفسرة لهذه العلاقة بشقيها المؤيد والناقد، وصولا إلى ربطها بالواقع السعودي وجهود المملكة في مجال الاستثمار

1.1.2. نظرية التحديث (Modernization Theory)

تعد نظرية التحديث من أبرز النظريات التي تفسر التحول من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة من خلال التكنولوجيا والمعرفة والانفتاح الاقتصادي، وتنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة لنقل التكنولوجيا والخبرات ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في التنوع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص (EBSCO, 2019). وفي السياق السعودي، ترتبط هذه النظرية بجهود رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات غير النفطية، مع التأكيد على أهمية الحوكمة الاقتصادية والسياسات الاستثمارية الفعالة في توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة. إلا أن النظرية تفترض مسارا تنمويا متشابها لجميع الدول، وهو ما قد لا ينطبق بالكامل على الاقتصادات الريعية مثل المملكة العربية السعودية، كما أنها تبالغ أحيانا في الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي دون مراعاة احتمالية تركزه في القطاعات الريعية أو محدودية نقل التكنولوجيا، في حين أن نجاحه يعتمد بصورة كبيرة على جودة السياسات العامة وكفاءة المؤسسات.

2.1.2. نظرية الانتشار التكنولوجي (Technology Spillover Theory)

تفسر نظرية الانتشار التكنولوجي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتقال التكنولوجيا والمعرفة والخبرات إلى الاقتصاد المحلي عبر التدريب والمنافسة والشراكات وسلاسل التوريد، وترى أن الاستثمار الأجنبي يعد من أهم أدوات دعم النمو الاقتصادي ورفع إنتاجية الشركات المحلية (Fan, E. X. & Asian, 2002). وفي السياق السعودي، تبرز أهمية النظرية في توظيف الاستثمارات الأجنبية لدعم القطاعات غير النفطية وتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة، مع التأكيد على دور الحوكمة الاقتصادية والسياسات العامة في تطوير رأس المال البشري وتحسين البيئة التنظيمية وتحفيز الشراكات المحلية والأجنبية. وتختلف هذه النظرية عن نظرية التحديث في تركيزها على آلية انتقال التكنولوجيا تحديدا، إلا أنها تفترض ضمنيا أن الشركات الأجنبية ستنقل التكنولوجيا بصورة تلقائية، رغم أن بعض الشركات قد تحتفظ بالتقنيات المتقدمة للحفاظ على ميزتها التنافسية. كما قد يبقى أثر الانتقال محدودا في حال ضعف القطاع الخاص المحلي أو غياب السياسات التي تربط الاستثمار الأجنبي بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى تركيز النظرية على الجانب التقني مع إغفال بعض الأبعاد السياسية والمؤسسية.

3.1.2. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)

تعد نظرية النمو الداخلي من أبرز النظريات المفسرة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنويع الاقتصادي، إذ ترى أن النمو يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال البشري والابتكار، وليس فقط على تراكم رأس المال. وتفسر النظرية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي من خلال دوره في نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة الشركات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بما يدعم القطاعات غير النفطية والتحول الهيكلي للاقتصاد، كما تعد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي مؤشرا على تحول أثر الاستثمار الأجنبي إلى تنمية اقتصادية مستدامة (Romer, 1990). وتؤكد النظرية أهمية السياسات الاستثمارية الفعالة والحوكمة الاقتصادية والقدرات المؤسسية في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل التقنية والصناعة والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة. إلا أنها تركز بدرجة كبيرة على المعرفة والابتكار مع تقليل أثر العوامل السياسية

والمؤسسية، كما أن استفادة الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي قد تبقى محدودة في حال ضعف رأس المال البشري أو استمرار تركز الاستثمارات في القطاعات التقليدية المرتبطة بالنفط.

4.1.2. نظرية التنمية الاقتصادية (The Theory of Economic Development)

تعد نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر من أبرز النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والتغيير الاقتصادي، حيث ترى أن التنمية تتحقق عبر الابتكار الذي يقوده رواد الأعمال من خلال تطوير منتجات وأساليب إنتاج وأسواق جديدة، مع اعتبار الاستثمار والائتمان أدوات أساسية لتمويل الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية (Schumpeter, 1934). وفي هذا السياق، يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنوع الاقتصادي عندما يخلق أنشطة اقتصادية جديدة ويحفز ريادة الأعمال وتطوير الصناعات والخدمات الحديثة، خاصة في القطاعات التقنية والإنتاجية التي تقلل الاعتماد على الأنشطة الريعية. كما تؤكد النظرية أهمية دور الدولة في تصميم سياسات اقتصادية واستثمارية تدعم الابتكار وتوجه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، إضافة إلى دور الحوكمة الاقتصادية في توفير بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. إلا أن النظرية تركز بدرجة كبيرة على الابتكار مع تقليل أثر العوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية، كما أن الاستثمار الأجنبي قد لا يؤدي إلى الابتكار إذا تركز في القطاعات منخفضة التقنية أو الأنشطة الريعية قصيرة الأجل.

5.1.2. نظرية لعنة الموارد (Resource Curse)

تشير نظرية لعنة الموارد إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تواجه تحديات مثل ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على قطاع واحد، نتيجة تركز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستخراجية كالنفط والمعادن، مما يعزز الطابع الريعي ويضعف تطور القطاع الخاص غير النفطي (NRGI ,2015). وفي المقابل، ترى النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم التنوع الاقتصادي إذا تم توجيهه نحو قطاعات تسهم في نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة. وفي السياق السعودي، تبرز أهمية الحوكمة الاقتصادية ودور الدولة في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات غير النفطية ودعم التحول الهيكلي، مع التأكيد على أن كفاءة السياسات الاستثمارية والمؤسسات العامة تمثل عاملا حاسما في تحويل الاستثمار الأجنبي إلى أداة للتنمية المستدامة. إلا أن النظرية تميل إلى الحتمية في ربط وفرة الموارد بضعف التنمية، رغم وجود تجارب ناجحة مثل النرويج، مما يشير إلى أن المشكلة لا تكمن في الموارد الطبيعية نفسها، بل في كيفية إدارتها وتوظيف عوائدها ضمن سياسات تنموية فعالة.

6.1.2. نظرية الاعتماد (Dependency Theory)

تعد نظرية الاعتماد من أبرز النظريات التي تفسر الفجوات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، إذ ترى أن النظام الاقتصادي العالمي يعزز تبعية الدول النامية لدول المركز، مما قد يؤدي إلى تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات تخدم مصالح الشركات الأجنبية وتحد من التنوع الاقتصادي وتطور القطاع الخاص المحلي. كما تفترض أن هيمنة الاستثمار الأجنبي على بعض القطاعات قد تضعف قدرة الشركات الوطنية على المنافسة وتحد من مساهمة القطاع الخاص المحلي في الناتج المحلي الإجمالي (EBSCO, 2019) وفي السياق السعودي، تبرز أهمية دور الدولة والحوكمة الاقتصادية في تنظيم العلاقة مع المستثمرين الأجانب وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الداعمة للتنمية المستدامة، مع تعزيز المحتوى المحلي ونقل المعرفة ورفع تنافسية القطاع الخاص الوطني. ورغم أهمية النظرية في تقديم منظور نقدي، إلا أنها قد تبالغ في تصوير الدول النامية كضحايا دائمين للنظام الاقتصادي العالمي، رغم وجود تجارب بينت أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يدعم النمو والتنويع الاقتصادي عند وجود مؤسسات قوية وسياسات فعالة. كما تتقاطع مع نظرية لعنة الموارد في التحذير من تركز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الريعية، مما يجعل أثره على التنوع الاقتصادي مرتبطا بجودة السياسات العامة وكفاءة الحوكمة وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار.

ISSN: 2706-6495

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي علاقة مركبة لا يمكن تفسيرها من خلال منظور واحد؛ إذ ترى نظريات التحديث، والانتشار التكنولوجي، والنمو الداخلي، والتنمية الاقتصادية لشومبيتر أن الاستثمار الأجنبي يسهم في نقل التكنولوجيا وتحفيز الابتكار ورفع كفاءة القطاع الخاص ودعم الأنشطة غير النفطية، بينما تشير نظريتا لعنة الموارد والاعتماد إلى أن أثره قد يكون محدودا أو سلبيا إذا تركز في القطاعات الريعية أو عمّق التبعية الاقتصادية.

وبناء على ذلك، فإن أثر الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد السعودي لا يعتمد فقط على حجم التدفقات، بل على طبيعة القطاعات المستفيدة، وجودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة السياسات العامة، وقدرة الدولة على توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وفي هذا السياق، تمثل رؤية المملكة 2030 إطارا تنمويا يسعى إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم التحول الهيكلي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويعزز استدامة النمو الاقتصادي.

2.2. نبذة عن جهود الاستثمار في المملكة العربية السعودية

ويتضمن هذا الجزء ثلاثة محاور رئيسة: أولها مراحل تطور الأنظمة والتشريعات الاستثمارية في المملكة وصولا إلى نظام الاستثمار الصادر عام 1446هـ، وثانيها الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وقطاعاتها ذات الأولوية، وثالثها مستهدفات هذه الاستراتيجية وما تحقق منها فعليا في ضوء بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت ومؤشر التعقيد الاقتصادي، بما يسهم في تقييم مدى انعكاس هذه الجهود على التنوع الاقتصادي.

1.2.2. *مراحل الاستثمار في المملكة العربية السعودية*: (الاستثمار الأجنبي، n.d.) (نظام الاستثمار، 2024)

- نظام استثمار رأس مال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/4) وتاريخ 1399/2/2 ه.
- تنظيم الهيئة العامة للاستثمار (نظام الاستثمار الأجنبي) بقرار رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5 ه.
- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بقرار مجلس الوزراء رقم (134) وتاريخ 1443/2/28 ه.
- تحديث صيغة نظام الاستثمار بقرار مجلس الوزراء رقم (40) وتاريخ 1446/1/10ه.

صدر نظام الاستثمار في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1446/1/16هـ، بهدف تطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار. وركز النظام على توفير بيئة جاذبة للاستثمار عبر تسهيل تأسيس الاستثمارات وتملك الأصول والتخارج منها، وضمان المساواة والشفافية وتكافؤ الفرص بين المستثمرين المحليين والأجانب، مع إتاحة الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء الأنشطة المقيدة أو المستثناة.

كما تضمن النظام حماية حقوق المستثمرين، بما يشمل حماية الملكية من المصادرة أو نزعها إلا للمصلحة العامة وبمقابل عادل، وحرية تحويل الأرباح وإدارة الاستثمارات، وحماية الملكية الفكرية والمعلومات التجارية، مقابل التزام المستثمرين بالأنظمة المعمول بها. كذلك نص على إنشاء سجل وطني للمستثمرين وتنظيم المحفزات الاستثمارية، إضافة إلى تنظيم الأنشطة المقيدة للمستثمر الأجنبي وإتاحة تسوية المنازعات عبر التحكيم والوساطة. وبذلك يمثل النظام إطارا تشريعيا متكاملا لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية ودعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2.2.2. *الاستراتيجية الوطنية للاستثمار*

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة العربية السعودية على استثمار المزايا النسبية ومواطن القوة التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي، بهدف زيادة حجم الاستثمارات وتحسين كفاءتها بما يدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما تسعى الاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

وتركز الاستراتيجية على عدد من القطاعات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الطاقة الخضراء، والتقنية، والرعاية الصحية والتقنيات الحيوية، وأنماط التنقل المتقدمة، والخدمات اللوجستية، إلى جانب دعم الشركات الناشئة وتعزيز منظومة ريادة الأعمال والابتكار. ويهدف ذلك إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة (MISA, 2024).

3.2.2. مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار: (MISA, 2024)

- مضاعفة الاستثمارات السنوية بمقدار ثلاث أضعاف بحلول عام 2030.
- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بأكثر من 20 ضعف من 17 مليار ريال سعودي في عام 2019 لتصل إلى 388 مليار ريال سعودي في عام 2030.
- زيادة نسبة الاستثمارات* من إجمالي الناتج المحلي من 22% في عام 2019 إلى 30% في عام 2030 (*إجمالي تكوين رأس المال الثابت)
- تحفيز الاستثمارات في القطاعات القائمة والقطاعات الناشئة.

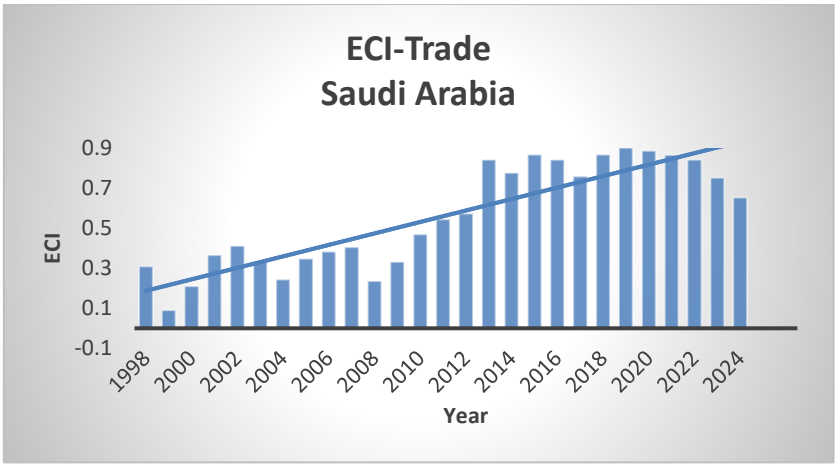
تشير البيانات لعامي 2024 و2025 إلى تحقيق المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الداخلة 119 مليار ريال في عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 109 مليارات ريال بنسبة 9%، وبنمو قدره 24% مقارنة بعام 2023 (أرقام، 2025). كما ارتفع تكوين رأس المال الثابت من 672 مليار ريال عام 2017 إلى نحو 1.44 تريليون ريال بنهاية 2024، والتي أدت إلى توظيف نحو 500 ألف سعوديا، في حين أسهم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في تمويل 75% من إجمالي الاستثمارات مقابل 25% للحكومة وصندوق الاستثمارات العامة. وتعكس هذه المؤشرات نجاح الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية الاقتصاد السعودي ودعم التنوع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الخاص (المنصة الوطنية، 2026).

إلا أن ارتفاع التدفقات الداخلة لا يعني بالضرورة تحقق التنوع الاقتصادي بصورة تلقائية، إذ يعتمد الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي على طبيعة القطاعات المستفيدة ومدى قدرتها على خلق قيمة مضافة ونقل التكنولوجيا. كما ارتفعت التدفقات الخارجة من 10 مليارات ريال عام 2023 إلى 39 مليار ريال عام 2024، مما أدى إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 80 مليار ريال مقارنة بـ 86 مليار ريال في العام السابق، وهو ما يبرز أهمية التمييز بين التدفقات الإجمالية وصافي التدفقات (أرقام، 2025). وتشير هذه النتائج إلى أن تقييم نجاح الاستثمار الأجنبي يجب ألا يقتصر على حجم التدفقات، بل يشمل استدامتها، وطبيعة القطاعات المستفيدة، ومدى إسهامها في التشغيل والإنتاجية ونقل التكنولوجيا. كما تعكس تطور دور الدولة السعودية نحو نموذج الدولة التنموية التي تستخدم السياسات الاستثمارية والإصلاحات المؤسسية لتحقيق التحول الاقتصادي والاستدامة المالية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما حققت المملكة العربية السعودية المركز 38 عالميا في مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index-ECI)، ونستعرض بالشكل بالأدنى تطور مؤشر المملكة العربية السعودي من عام 1998م إلى عام 2024 م. وقيمة المؤشر لعام 2024م كانت 0,66 بالمقارنة بعام 1998 م بقيمة 0,31 ويعتبر ارتفاع لتنوع الاقتصادي في المملكة، بالإضافة إلى أن المؤشر على ارتفاع

عبر السنين ويستنتج من ذلك استمرارية نجاح عملية التنوع الاقتصادي (The Observatory of Economic Complexity، 2024).

شكل (1) تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI-Trade) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1998–2024م).



تم التركيز على مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) لأنه يقيس تعقيد الهيكل الإنتاجي والمعرفي وقدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير منتجات متقدمة قائمة على المعرفة والتقنية، مما يجعله أكثر دقة في عكس التحول الهيكلي الحقيقي مقارنة بالمؤشرات التقليدية التي قد تظهر نموا اقتصاديا دون تنوع مستدام. كما يتسق المؤشر مع طبيعة الدراسة الحالية المرتبطة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خاصة أن رؤية المملكة 2030 تستهدف جذب استثمارات تسهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار ورفع إنتاجية القطاعات غير النفطية.

3. الدراسات السابقة:

تم اختيار الدراسات السابقة بناء على ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة ومتغيراتها وأهدافها، مع الحرص على التنوع بين الدراسات المحلية والدولية، والدراسات النظرية والتطبيقية، بما يسهم في بناء خلفية علمية متكاملة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. كما روعي في اختيار الدراسات السابقة أن تغطي المحاور الرئيسة للدراسة، مثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومساهمة القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا، والتنويع الاقتصادي، وترابطها مع الإطار النظري، إضافة إلى الدراسات المرتبطة بالسياق السعودي. كما أن هذه الدراسات اعتمدت على مناهج قياسية وأساليب إحصائية حديثة، مما يدعم الجانب المنهجي للدراسة الحالية.

دراسة Albader & others (2025) بعنوان: "The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Product (GDP) in Saudi Arabia from 1997 to 2023: Empirical Study"

تعد دراسة Albader & others من الدراسات القريبة من موضوع البحث الحالي، إذ تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1997–2023)، باستخدام بيانات World Data وبرنامج EViews ونموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة (OLS). وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، إضافة إلى الأثر الإيجابي لتكوين رأس المال والإنفاق الاستهلاكي في دعم الإنتاجية الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وتتفق هذه الدراسة مع الإطار النظري للدراسة الحالية في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لنقل التكنولوجيا وتحفيز النمو ودعم التحول

الاقتصادي، إلا أنها ركزت على أثره في الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة، بينما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على أثر الاستثمار الأجنبي في التنوع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه مؤشرا أدق على التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. كما تؤكد الدراسة أهمية السياسات العامة والبيئة التنظيمية في تحويل التدفقات الاستثمارية إلى نمو اقتصادي مستدام، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

دراسة البسام (2015). بعنوان: "Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?"

تعد الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطا بموضوع البحث الحالي، إذ تناولت قضية التنوع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1970–2013) من خلال مؤشرات رئيسة شملت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة القطاع الخاص، والصادرات النفطية، والإيرادات النفطية. وتوصلت الدراسة إلى استمرار هيمنة النفط على الاقتصاد السعودي رغم تعدد الخطط التنموية، مما يعكس محدودية التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

وتتفق الدراسة مع البحث الحالي في اعتبار التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية، وفي استخدام مساهمة القطاع الخاص كمؤشر للتحول الهيكلي، كما تتوافق مع نظريتي لعنة الموارد والاعتماد في تفسير استمرار الاعتماد على النفط وضعف تطور القطاعات غير النفطية. ولكن تضيف الدراسة الحالية في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه أداة للتنوع الاقتصادي. كما أوضحت الدراسة البسام بأن محدودية نجاح التنويع الاقتصادي تعود إلى استمرار الاعتماد على النفط وضعف فاعلية السياسات العامة والحوكمة الاقتصادية في فترة الدراسة، وهو ما يتوافق مع طرح الدراسة الحالية بأن نجاح الاستثمار الأجنبي يعتمد على جودة السياسات والقطاعات المستفيدة من الاستثمار. وتمثل الدراسة مرجعا مهما لفهم واقع التنوع الاقتصادي قبل رؤية المملكة 2030، في حين تمتد الدراسة الحالية حتى عام 2024 لتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية الحديثة والاستراتيجية الوطنية للاستثمار في دعم التحول الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص.

دراسة البكر وأبا الخيل (2019). بعنوان: "مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"

تعد دراسة الدراسات المرتبطة بموضوع البحث الحالي، إذ تناولت دور الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نمو القطاع الخاص خلال الفترة (1970–2017)، وخرجت بأهمية التركيز على الصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز والماء، والبناء والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والنقل، والتخزين، والاتصالات. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين هذه الأنشطة ونمو القطاع الخاص، مع بروز الصناعات التحويلية بوصفها الأكثر تأثيرا نتيجة ارتفاع القيمة المضافة والإنتاجية والتوظيف.

وتتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في أن التنوع الاقتصادي الحقيقي يتحقق عبر بناء قطاع خاص منتج وقادر على قيادة النمو المستدام، كما تتقاطع مع نظريتي النمو الداخلي والتنمية الاقتصادية لشومبيتر في إبراز أهمية الصناعات التحويلية والقطاعات الإنتاجية في رفع الإنتاجية وجذب الاستثمارات. وتتميز الدراسة بتركيزها على البنية القطاعية داخل القطاع الخاص واستخدامها لنموذج (ARDL) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. وفي المقابل، تضيف الدراسة الحالية بعدا مختلفا من خلال تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الحقيقي، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في دعم الأنشطة الإنتاجية. كما أوضحت الدراسة السابقة وجود إشكالية تتمثل في ارتباط بعض أنشطة القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي والعمالة منخفضة الأجر، مما يحد من القيمة المضافة المحلية. وترتبط الدراسة برؤية المملكة 2030 من خلال دعم الصناعات الوطنية ورفع المحتوى المحلي وجذب الاستثمارات النوعية، مع التأكيد على أهمية توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الأعلى قيمة مضافة والأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط.

وأظهرت الدراسات السابقة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي علاقة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والتنموية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي يرتبط بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة وقدرة الدولة على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما أوضحت الدراسات أن المملكة بذلت جهودا واسعة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن التحول الهيكلي ما يزال يواجه تحديات تتعلق باستمرار مركزية القطاع النفطي وضعف مساهمة بعض القطاعات غير النفطية.

تجربة النرويج "Avoiding the Resource Curse The Case Norway" (Holden, 2013):

تمثل التجربة النرويجية نموذجا مهما في إدارة الموارد النفطية وتحويلها من مصدر للاعتماد الريعي إلى أداة لتعزيز الاستدامة المالية والتنمية طويلة الأجل، مما يجعلها ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. وقد تم اختيار هذه التجربة لأنها نجحت في تجنب كثير من مظاهر لعنة الموارد، واعتمدت على إطار مؤسسي ومالي قائم على الشفافية والرقابة والحوكمة الفعالة، إضافة إلى إنشاء صندوق سيادي يستثمر معظم الإيرادات النفطية في الخارج مع قاعدة مالية تحد من الإنفاق المباشر المرتبط بتقلبات أسعار النفط.

وما يميز التجربة النرويجية عن غيرها أنها تعاملت مع النفط بوصفه ثروة طويلة الأجل وليست موردا للإنفاق الفوري، حيث تم تحويل الإيرادات النفطية إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي، مع استخدام العائد الحقيقي المتوقع فقط والمقدر بنحو 4% لتمويل عجز الميزانية غير النفطية. وأسهم ذلك في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى أقل من متوسط دول OECD بنسبة 5% عام 1970م إلى مستوى أعلى بنسبة 70% عام 2010م، مع تقليل أثر تقلبات النفط وحماية الاقتصاد من التضخم والإنفاق غير المستدام.

وتوضح التجربة أن نجاح الدول الغنية بالموارد يعتمد على جودة المؤسسات والحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات المالية، وليس فقط على حجم الإيرادات أو تدفقات الاستثمار. كما تؤكد أهمية توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الإنتاجية وربطه بنقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي. وتتلخص التجربة في ثلاث مرتكزات رئيسة: تعظيم عوائد الدولة من الموارد الطبيعية، وإدارة هذه العوائد عبر صندوق سيادي مستقل، وضبط الإنفاق بقواعد مالية تحافظ على الاستدامة وحقوق الأجيال القادمة. ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه التجربة من خلال تعزيز الربط بين الإيرادات العامة والتنويع الاقتصادي، وتطوير قواعد مالية أكثر وضوحا، وتعزيز دور الصناديق السيادية في دعم القطاعات غير النفطية، إضافة إلى رفع مستوى الشفافية والرقابة وتقييم أثر الإنفاق العام على الإنتاجية والتنويع الاقتصادي، بما يدعم كفاءة وفاعلية المالية العامة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

دراسة Borensztein & others (1998). بعنوان: " How does foreign direct investment affect economic growth?"

تمثل هذه الدراسة إحدى الدراسات الدولية المهمة المرتبطة بموضوع البحث؛ لأنها تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من منظور نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات الإنتاجية، وليس باعتباره مجرد تدفق لرأس المال. وقد تم اختيارها لكونها من الدراسات المرجعية المؤثرة، واعتمادها على تحليل قياسي مقارن شمل 69 دولة نامية (أمريكا اللاتينية وأفريقيا) خلال عقدين زمنيين، مع تركيزها على دور رأس المال البشري والقدرة المؤسسية في تعظيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر. وما يميز الدراسة أنها أوضحت أن أثر الاستثمار الأجنبي في النمو والتنويع الاقتصادي لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يعتمد على مستوى التعليم وكفاءة المؤسسات وقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب التكنولوجيا. كما بينت أن الاستثمار الأجنبي قد يكون أكثر إنتاجية من الاستثمار المحلي عندما يرتبط بقطاعات إنتاجية وتقنية متقدمة، وأنه يمكن أن يحفز الاستثمارات المحلية بدلا من مزاحمتها.

وتؤكد الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم التنوع الاقتصادي إذا وجه نحو القطاعات المعرفية والتقنية، ضمن سياسات عامة تستهدف رفع الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري وتحفيز الابتكار، وهو ما يتوافق مع التوجهات السعودية في قطاعات الصناعة والتقنية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة. كما تتلخص نتائجها في أن نجاح الاستثمار الأجنبي يرتبط بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة، وليس فقط بحجم التدفقات الاستثمارية.

ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التركيز على جودة الاستثمار الأجنبي وربط الحوافز الاستثمارية بنقل التقنية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي، إضافة إلى توجيه الإنفاق العام نحو التعليم والتدريب والتطوير التقني، بما يدعم التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية ويعزز بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية.

دراسة Kittisak Jermsittiparsert (2022). بعنوان: " Enhancing Private Sector Contribution in GDP Region: A Panel Data Analysis E-Government and R&D in ASEAN through"

تمثل تجربة دول الآسيان (ASEAN) في تعزيز مساهمة القطاع الخاص من خلال التحول الرقمي والبحث والتطوير إحدى التجارب الحديثة المرتبطة بموضوع الدراسة، لأنها توضح دور السياسات العامة والحوكمة الرقمية في دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي. وقد تم اختيار هذه التجربة لأن دول الآسيان تمثل اقتصادات نامية نجحت في تحقيق النمو عبر الانفتاح الاقتصادي والتحول الرقمي، مع اعتمادها على الحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير لتعزيز الكفاءة والإنتاجية، إضافة إلى استخدام الدراسة لأساليب قياسية متقدمة خلال فترة امتدت 27 عاما، وهو ما يمنحها بعدا تحليليا مهما ومتشابها مع التوجهات السعودية في رؤية المملكة 2030.

وما يميز هذه التجربة أنها لم تنظر إلى التحول الرقمي باعتباره أداة تقنية فقط، بل أداة اقتصادية وتنموية تسهم في رفع كفاءة القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. فقد أوضحت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تساعد في رفع الشفافية وتقليل التعقيدات الإدارية وتحسين الخدمات الحكومية، بينما يسهم البحث والتطوير في تعزيز الابتكار والإنتاجية ورفع تنافسية الشركات. كما بينت التجربة أن نمو القطاع الخاص يعتمد على جودة الإدارة العامة وكفاءة البيئة التنظيمية والاستثمار في رأس المال البشري، وليس فقط على الحوافز المالية.

وتتلخص نتائج التجربة في وجود أثر إيجابي طويل الأجل للحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مع أهمية التعليم والقدرات البشرية في تعزيز فاعلية هذه السياسات. ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه التجربة عبر تعزيز التكامل بين التحول الرقمي والسياسات الاقتصادية، والتوسع في الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية، ودعم البحث والتطوير والابتكار، وتوجيه الإنفاق العام نحو مشاريع التحول الرقمي والبنية التقنية، بما يعزز كفاءة القطاع الخاص والاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي.

4. منهجية البحث:

استخدمت هذه الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للإجابة عن السؤال البحثي للدراسة، وذلك نظرا لاعتمادها على التحليلات الإحصائية عن طريق برنامج SPSS، واستخدام بيانات رقمية رسمية تتكون من المتغير المستقل وهو نسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة، والمتغير التابع وهو نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لتنوع الاقتصادي، وتهدف المنهجية إلى قياس طبيعة العلاقة وقوة الارتباط بين المتغيرين خلال الفترة المدروسة.

1.4. عينة البحث:

تم جمع البيانات من المصادر الرسمية حسب ما هو موضح أدناه على مدى 54 عاما تمتد خلال الفترة بين 1971 وحتى عام 2024، حيث تم الاعتماد على بيانات النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي التدفقات الوافدة من البنك الدولي (World Bank,

ISSN: 2706-6495

2026)، بينما تم الحصول على بيانات نسبة إسهام القطاع الخاص على الناتج المحلي الحقيقي من تقرير البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2026)

جدول 2: بيانات البنك الدولي (World Bank, 2026)، وتقرير البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2026)

السنة	النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	السنة	النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)
1971	-1514	12	1998	141	24
1972	-30	12	1999	-18	24
1973	-1853	11	2000	241	25
1974	596	11	2001	-1	25
1975	-50	14	2002	-3127	26
1976	-21	18	2003	96	27
1977	-197	17	2004	57	26
1978	71	16	2005	-1312	27
1979	-229	18	2006	136	28
1980	251	18	2007	103	30
1981	-204	18	2008	89	33
1982	171	20	2009	8	34
1983	44	25	2010	1118	36
1984	98	28	2011	96	38
1985	10	28	2012	107	38
1986	197	29	2013	67	39
1987	-121	26	2014	45	41
1988	28	27	2015	263	42
1989	199	25	2016	553	42
1990	-285	26	2017	5	42
1991	9	24	2018	1197	43
1992	-49	23	2019	25	43
1993	-1732	22	2020	53	44

1994	26	23	2021	1749	45
1995	-537	23	2022	94	46
1996	60	23	2023	85	46
1997	-270	24	2024	94	49

2.4. أدوات البحث:

تم اختيار الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة انطلاقا من طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها التي تركز على قياس العلاقة والأثر بين متغيرين كميين هما النسبة السنوية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والمتغير التابع المتمثل في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفها مؤشرا للتنوع الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الزمنية التي تمتد من عام 1971م إلى عام 2024م. ولذلك كان من الضروري استخدام أدوات إحصائية قادرة على وصف البيانات واختبار خصائصها وقياس العلاقات بينها والتحقق من معنويتها الإحصائية.

أولا: الإحصاءات الوصفية

تم اختيار الإحصاءات الوصفية لأنها تمثل الخطوة الأساسية في أي تحليل كمي، إذ تساعد على فهم خصائص البيانات وتحديد اتجاهاتها العامة والكشف عن القيم المتطرفة ومدى تشتتها قبل الانتقال إلى الاختبارات الاستنتاجية. كما أنها مناسبة لطبيعة الدراسة التي تعتمد على بيانات اقتصادية ممتدة زمنيا وتحتاج إلى وصف تطور المتغيرات محل الدراسة خلال فترة زمنية طويلة. ولم يتم الاكتفاء بعرض البيانات الخام لأن ذلك لا يوفر فهما دقيقا لخصائصها أو لاتجاهاتها العامة.

ثانيا: اختبارات التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي لأن غالبية الاختبارات المعلمية المستخدمة في الدراسة، مثل معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط، تفترض أن البيانات أو بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا. وبالتالي فإن التحقق من هذا الافتراض يعد شرطا أساسيا لضمان صحة النتائج وقابليتها للتفسير الإحصائي. كما تم دعم الاختبارات العددية بالرسوم البيانية لزيادة موثوقية الحكم على طبيعة البيانات وعدم الاعتماد على مؤشر واحد فقط.

ثالثا: معامل ارتباط بيرسون

تم اختيار معامل ارتباط بيرسون لأنه الأنسب لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين مستمرين مقاسين بمقياس نسبي، وهو ما ينطبق على متغيرات الدراسة. كما أن الهدف الأول للدراسة يتمثل في اختبار وجود علاقة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، الأمر الذي يجعل معامل بيرسون أكثر ملاءمة من معاملات الارتباط الأخرى مثل سبيرمان أو كيندال التي تستخدم غالبا مع البيانات الرتبية أو غير الطبيعية.

رابعا: تحليل الانحدار الخطي البسيط

تم اختيار الانحدار الخطي البسيط لأن الدراسة تسعى إلى قياس أثر متغير مستقل واحد وهو النسبة السنوية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على متغير تابع واحد وهو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على تقدير حجم التأثير واتجاهه والتنبؤ بالتغير المتوقع في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل. كما أنه يتسق مع فرضية الدراسة الرئيسة التي تبحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي، بينما لا تستدعي طبيعة الدراسة استخدام نماذج الانحدار المتعدد لعدم وجود متغيرات مستقلة إضافية ضمن النموذج الحالي.

ISSN: 2706-6495

خامسا: اختبارا F و t ومعامل التحديد R^2

تم استخدام اختبار (F) للتحقق من معنوية نموذج الانحدار ككل، أي للتأكد من قدرة المتغير المستقل على تفسير جزء ذي دلالة إحصائية من التغير في المتغير التابع. كما استخدم اختبار (t) لقياس معنوية معامل الانحدار والتأكد من أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ليس أثرا عشوائيا. أما معامل التحديد (R^2) فقد استخدم لقياس نسبة التباين في التنوع الاقتصادي التي يمكن تفسيرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يساعد في تقييم القوة التفسيرية للنموذج.

سادسا: فحص افتراضات نموذج الانحدار

تم إجراء اختبارات افتراضات الانحدار لضمان سلامة النتائج وعدم تعرضها للتحيز الإحصائي. فاختبار دوربن واتسون يعد ضروريا بصورة خاصة لأن الدراسة تعتمد على بيانات زمنية تمتد لأكثر من خمسة عقود، مما يزيد احتمالية وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. كما تم فحص تجانس التباين للتأكد من استقرار تباين الأخطاء عبر جميع المشاهدات، وهو شرط أساسي للحصول على تقديرات كفؤة وغير متحيزة لمعاملات الانحدار.

3.4. الحدود والقصور

1. الاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة خلال الفترة (1971–2024).
2. اقتصرت الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر دون الاستثمار غير المباشر، لارتباطه بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر.
3. اعتمدت الدراسة على بيانات صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من صافي الاستثمار الأجنبي، لأنها تعكس بصورة أوضح حجم رؤوس الأموال الداخلة فعليا إلى الاقتصاد السعودي .
4. تم استخدام النسب السنوية بدلا من القيم المطلقة للاستثمار الأجنبي المباشر لقياس التغيرات الاقتصادية وتحليل العلاقة الديناميكية مع التنوع الاقتصادي بصورة أدق .
5. استخدمت الدراسة النسب المئوية (%) لجميع المتغيرات لتحقيق الاتساق وتسهيل المقارنة والتحليل الإحصائي.
6. اعتمدت الدراسة على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدلا من الاسمي، لأنه يستبعد أثر التضخم ويعكس التغير الحقيقي في النشاط الاقتصادي، واقتصرت بيانات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على القطاع غير النفطي.
7. وجود ارتباط ذاتي بين البواقي قد يؤثر على قيمة معامل التحديد (R^2) ويظهرها بصورة غير دقيقة.
8. هناك تحدي في تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه قطاع خاص أم عام، فالدراسة الحالية تفترض بأن القطاع الخاص يعنى بجميع المشاريع والاستثمارات الخاصة، ويشمل ذلك المشروعات الممولة من قبل الحكومة، والتي يتم تنفيذها من قبل قطاع خاص مثل مشروع نيوم، ومشاريع صندوق الاستمارات العامة، وغيرها.

4.4. فرضيات ومتغيرات البحث:

الدراسة تفترض بأن "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024)، بما يعكس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنوع الاقتصادي". والفرضية تستند إلى ما أشار إليه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2024 من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد المحركات الرئيسة للتحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية، حيث لا يقتصر آثارها على زيادة رأس المال، بل تمتد إلى نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية ورفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، الأمر الذي يسهم في تطوير القطاعات غير النفطية وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي دعم التنوع الاقتصادي (UNCTAD, 2024).

المتغير المستقل هو النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة.

المتغير التابع هو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للتنوع لاقتصادي.

5. النتائج ومناقشتها:

يعرض هذا القسم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي الذي أجري للإجابة عن سؤال الدراسة واختبار فرضياتها، والمتعلق بطبيعة العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (المتغير المستقل) ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع) بوصفها مؤشرا للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024). ولا يقتصر القسم على عرض المخرجات الإحصائية، بل يسعى إلى تفسيرها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة والمؤشرات الفعلية للاقتصاد السعودي.

1.5. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج ال SPSS لقياس علاقة النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في نسبة إسهام القطاع الخاص على الناتج المحلي الحقيقي لدعم التنويع الاقتصادي من عام 1971م إلى 2024م.

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1971–2024).

Statistics

		FDI_YearlyPercent	PrivateToGDPReal
N	Valid	54	54
Mean		-62.35	28.22
Median		48.71	26.00
Range		4876	38
Minimum		-3127	11
Maximum		1749	49

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

بناء على الجدول (3) يتبين ما يلي:

- تم تسجيل أعلى نسبة سنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في عام 2021م بقيمة 1749% بالمقارنة بعام 2020م، ويعزو هذا الارتفاع لما ذكره تقرير "تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار" في أن هذا الارتفاع كان تعويض طبيعي للانكماش الحاد الذي شهدته الاستثمارات العالمية والمحلية في عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد19)، حيث ساهم رفع القيود وإعادة فتح الأسواق في تدفق رؤوس الأموال مجددا إلى السوق السعودي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021).
- كانت أقل نسبة سنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في عام 2002م بقيمة 3127%- بالمقارنة بعام 2001م، ويعزو ذلك لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى السعودية بشكل رئيسي إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 عالميا، وانخفاض تدفقات صفقات الاندماج والاستحواذ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي أثر سلبا على قرارات المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات وتسبب في حالة من الترقب والحذر (UN Trade and Development, 2002).

- كانت أعلى نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024م بقيمة 49%، حيث يتضح من البيانات بأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ارتفاع مستمر منذ عام 1971م، والارتفاع الملحوظ في عام 2024 يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة ضمن رؤية السعودية 2030 التي تستهدف الوصول إلى نسبة 65% بحلول عام 2030م، والنجاح في تقليل الاعتماد على النفط لصالح الأنشطة غير النفطية (alphabeta, 2025).
- كانت أقل نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي 1973م و1974م بقيمة 11%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى طفرة أسعار النفط الهائلة والنمو الضخم للقطاع العام، مما جعل النمو في القطاع النفطي والحكومي يطغى رقميا على نمو القطاع الخاص، مما تسبب في تراجع الحصة النسبية للقطاع الخاص لناتج المحلي على الرغم من استمرار نموه الفعلي بشكل منفصل (المدينة، 2012).
- ويتضح من البيانات بأن متوسط النسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة هي -62.35% (وسيتم لاحقا توضيح ما إذا كان هناك دلالة إحصائية)، ومتوسط نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي 28.22%.

2.5. تحليل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص:

الجدول (4): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

Correlations

		FDI_YearlyPercent	PrivateToGDPReal
FDI_YearlyPercent	Pearson Correlation	1	.380**
PrivateToGDPReal	Pearson Correlation	.380**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

بناء على تحليل الـ SPSS والجدول (4)، يتضح بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.380 موجبة ضعيفة (لعدم اقتراب قيمتها من 1) وبذلك توجد علاقة طردية بين النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة ونسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة، بمعنى أنه كلما زادت النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعكس صحيح. وعليه، فإن زيادة النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة تؤثر إيجابا على نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمصدر للتنوع الاقتصادي في المملكة.

وإذا أردنا اختبار معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 5% فسيكون على النحو التالي:

الفرض العدمي: قيمة معامل الارتباط تساوي صفر (لا تختلف قيمة معامل الارتباط عن الصفر)

الفرض البديل: قيمة معامل الارتباط لا تساوي صفر (تختلف قيمة معامل الارتباط عن الصفر)

$$H0: r = 0$$

$$H1: r \neq 0$$

وحيث يتضح من الجدول السابق بأن مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط قيمته 0,005 وهو أقل من 0,05، بالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن قيمة معامل الارتباط لا تساوي صفر بدرجة ثقة 95 %.

ISSN: 2706-6495

3.5. نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

1.3.5. جودة الملاءمة ومعامل التحديد

الجدول (5): ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط (Model Summary).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
dimension0 1	.380[a]	.144	.128	9.565	.360

a. Predictors: (Constant), FDI_YearlyPercent

b. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

يتضح من هذا الجدول (5) أن:

1- قيمة معامل الارتباط 0.380 موجبة بين النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة ونسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة.

2- قيمة معامل التحديد r2 (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) تساوي 0.144 بمعنى أن 14% من التغير في نسب مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة يكون بسبب التغير في النسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة، وأما باقي النسبة (100 - 14% = 86%) ترجع لعوامل أخرى مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة.

ملاحظة: تشير النتائج إلى أن أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري تمثل أبرز العوامل الأخرى المؤثرة في التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث فسرت ما يقارب 86% من التغيرات. وتدعم الدراسات السابقة ذلك؛ إذ أوضحت دراسة Albader & others أن أسعار النفط تؤثر بصورة مباشرة في الإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي في المملكة بحكم طبيعة الاقتصاد الريعي، بينما بينت دراسة Albassam استمرار ارتباط نمو القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي. كما بينت دراسة ASEAN أهمية الحوكمة والبيئة التنظيمية في جذب الاستثمارات وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، في حين أشارت دراسة Borensztein ودي جريجوريو ولي إلى دور رأس المال البشري في رفع الإنتاجية وتعزيز الاستفادة من الاستثمار الأجنبي والتقنيات الحديثة. إضافة إلى ذلك، توجد عوامل أخرى مؤثرة أيضا، مثل السياسات المالية والنقدية، والتحول الرقمي، والبحث والتطوير، وتطور القطاعات غير النفطية، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، وكفاءة القطاع الخاص، والانفتاح التجاري، والحوافز الاستثمارية، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية العالمية كالتضخم وأسعار الفائدة.

3- أن قيمة معامل ديربن واتسون تساوي 0.36 وتستخدم هذه القيمة لاختبار استقلالية الأخطاء أو وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تفترض طريقة المربعات الصغرى التي تستخدم في تقدير معالم معادلة الانحدار عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء الانحدار أو البواقي، ويتم الاختبار على النحو التالي:

الفرض العدمي: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الفرض البديل: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

ISSN: 2706-6495

أو يمكن صياغته بالشكل التالي:

$$H0: \hat{\rho} = 0, H1: \hat{\rho} \neq 0$$

حيث إن $\hat{\rho}$ تعبر عن معامل الارتباط الذاتي بين البواقي، وتحسب قيمتها باستخدام قيمة ديربن واتسون DW = 0.36 كما يلى:

$$\hat{\rho} = 1 - DW/2 = 1 - (0.36/2) = 0.82$$

فإذا كانت قيمة $\hat{\rho}$ تساوي 0,3 فأكثر فيتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، والعكس صحيح. وفي هذه الحالة نجد أن قيمة معامل الارتباط الذاتي بين البواقي تساوي 0.82 وهي أكبر من 0,3، بالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي بدرجة ثقة 95%، وهذا القرار يضعف النموذج أو معادلة الانحدار.

وبالأخذ بالاعتبار بأن عدد بيانات العينة 54 (أكثر من 15) والتي تعتبر كافية للقياس، وأن النموذج الخطي البسيط المذكور في الدراسة هو الأمثل بالمقارنة بغيره، فقد يعزو وجود الارتباط الذاتي لوجود متغيرات مهمة سواء كانت كمية أم وصفية يجب الأخذ بها، وهذا يوضحه قيمة معامل التحديد r2 (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) تساوي 14%، أي أن هناك عوامل تؤثر بنسبة 86% في نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة.

ملاحظ: وجود الارتباط الذاتي بين البواقي يؤثر على قيمة معامل التحديد r2، فقد يظهر قيمة معامل التحديد بقيمة غير حقيقية. كما أن الأخطاء تكون مترتبة على بعضها فتأثر على التنبؤ باستخدام نموذج الانحدار المذكور في الدراسة. وبالرغم مما تم ذكره، فيجدر الذكر بأن نموذج الدراسة (نموذج الانحدار الخطي البسيط) يعمل ويمكن استخدامه في التنبؤ بناء على اختبار ANOVA.

2.3.5. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول (6): نتائج تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج (ANOVA).

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	802.232	1	802.232	8.769	.005[a]
	Residual	4757.102	52	91.483		
	Total	5559.333	53			

a. Predictors: (Constant), FDI_YearlyPercent

b. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

الجدول (6) يعد من أهم الجداول حيث يتعلق باختبار معنوية معادلة الانحدار، على النحو التالي :

الفرض العدمي: لا توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"

الفرض البديل: توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"

وحيث أن مستوى المعنوية المصاحب لقيمة F يساوى 0,005 وهو أقل من 0.05، بالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر تحليل المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" بدرجة ثقة 95% فالمعادلة تجتاز ويمكن استخدامها.

3.3.5. معاملات الانحدار والتفسير الاقتصادي:

الجدول (7): معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط (Coefficients).

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	28.559	1.307		21.858	.000	25.937	31.181
	FDI_YearlyPercent	.005	.002	.380	2.961	.005	.002	.009

a. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

الجدول (7) يستخرج منه معادلة الانحدار الخطي البسيط، وهي: $\hat{y} = 28.559 + 0.005\ X$

ملاحظة: تم اختبار النموذج الأسي عن طريق برنامج الSPSS، ويوجد به ارتباط ذاتي بين البواقي بقيمة 0.8245 وهي تساوي تقريبا النموذج الخطي البسيط المذكور بالأعلى، ولكن تم اعتماد النموذج الخطي البسيط لأنه النموذج الأبسط.

4.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

1.4.5. اختبار الارتباط الذاتي Durbin–Watson

أظهرت نتائج اختبار ديربن–واتسون، الواردة في جدول (3) ملخص النموذج (Model Summary)، أن قيمة الاختبار بلغت 0.360، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب قوي بين بواقي نموذج الانحدار الخطي البسيط، مما يستدعي الحذر في تفسير دلالة معاملات النموذج.

2.4.5. اختبار طبيعية البواقي

الجدول (8): نتائج اختبار كولموغوروف–سميرنوف لطبيعية توزيع البواقي.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Unstandardized Residual
Kolmogorov-Smirnov Z	1.006
Asymp. Sig. (2-tailed)	.263

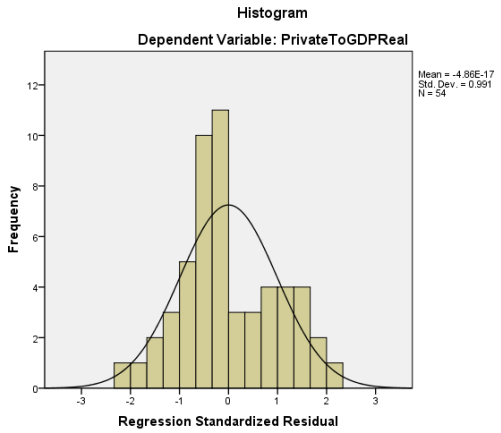
a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

ISSN: 2706-6495

بناء على الجدول (8)، تم استخدام اختبار العينة الغير معلمي (Smirnov Kolmogorov)، يتبين بأن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، حيث إن قيمة المعامل 0.263 أكبر من 5%.

الشكل (2): Histogram المدرج التكراري للبواقي المعيارية.



يستخدم الشكل (2) في اختبار اعتدالية توزيع الأخطاء والذي يعد أحد فروض الانحدار أو فروض طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم معادلة الانحدار، كما يلي:

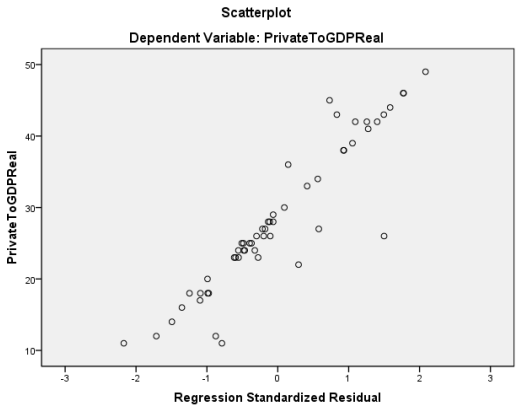
الفرض العدمي: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي (لا يختلف التوزيع التكراري للأخطاء عن التوزيع التكراري الطبيعي)

الفرض البديل: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

ويبدوا من الشكل أن الأخطاء (المستطيلات) يقع معظمها أسفل توزيع المنحنى الطبيعي، كما أن متوسط قيمة الأخطاء تساوى -4.86E-17، بمعنى تساوي صفر تقريبا، والانحراف المعياري يساوى 0.991 يعنى يساوي 1 تقريبا، بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة ثقة 95%.

3.4.5. فحص تجانس تباين البواقي

الشكل (3): التمثيل البياني للبواقي مقابل القيم المقدرة. Residual Scatterplot



يستخدم الشكل (3) في اختبار تجانس توزيع الأخطاء، والذي يعد أحد فروض الانحدار أو فروض طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم معادلة الانحدار، كما يلي:

الفرض العدمي: الأخطاء تتوزع بشكل متجانس

ISSN: 2706-6495

الفرض البديل: الأخطاء لا تتوزع بشكل متجانس

ويبدوا من الشكل أن الأخطاء ليس لها نمط أو شكل، مما يدل على أنها تتوزع بشكل متجانس، بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الأخطاء متجانسة، بدرجة ثقة 95%.

5.5. مناقشة النتائج في ضوء التحولات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار المذكورة في قسم " نبذة عن جهود الاستثمار في المملكة العربية السعودية" إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقدما ملموسا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يتضح من ارتفاع التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى 119 مليار ريال في عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 109 مليارات ريال بنسبة 9%، إضافة إلى تحقيق نمو سنوي بلغ 24% مقارنة بعام 2023. كما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 672 مليار ريال في عام 2017 إلى نحو 1.44 تريليون ريال بنهاية عام 2024، أي بزيادة تجاوزت 114% خلال سبع سنوات فقط. وتعكس هذه المؤشرات نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات التنظيمية التي تبنتها المملكة في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتحفيز النشاط الاقتصادي غير النفطي.

كما تشير البيانات إلى تحول مهم في هيكل الاستثمار داخل الاقتصاد السعودي، حيث أصبح القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي يسهمان في تمويل نحو 75% من إجمالي الاستثمارات مقابل 25% فقط للحكومة وصندوق الاستثمارات العامة، وهو ما يعكس نموا في دور القطاع الخاص كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي. ومن منظور الإدارة العامة والمالية العامة، فإن هذا التحول يمثل انتقالا تدريجيا من نموذج الاقتصاد المعتمد على الإنفاق الحكومي إلى نموذج تنموي أكثر استدامة يقوم على تمكين القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد العامة بكفاءة وفعالية، وتحقيق مستهدفات الاستدامة المالية.

إلا أن التحليل يظهر في الوقت نفسه أن ارتفاع التدفقات الداخلة لا يعكس بالضرورة تحسنا مماثلا في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة من 10 مليارات ريال عام 2023 إلى 39 مليار ريال عام 2024، أي بزيادة بلغت 290%، مما أدى إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من 86 مليار ريال إلى 80 مليار ريال خلال الفترة نفسها. ويشير ذلك إلى أن تقييم نجاح السياسات الاستثمارية لا ينبغي أن يعتمد فقط على حجم التدفقات الوافدة، بل يجب أن يشمل جودة الاستثمار واستدامته وقدرته على تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل داخل الاقتصاد الوطني. وتدعم مؤشرات التنوع الاقتصادي هذا الاتجاه؛ إذ ارتفع مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة من 0.31 عام 1998 إلى 0.66 عام 2024، أي بزيادة تقارب 113%، مع تقدم المملكة إلى المركز 38 عالميا. ويعكس هذا التطور تحسنا في قدرة الاقتصاد السعودي على إنتاج وتصدير سلع وخدمات أكثر تعقيدا واعتمادا على المعرفة والتقنية مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، والتقنيات الحديثة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، نظرا لأن نتائج الدراسة أظهرت أن نجاح التنوع الاقتصادي يرتبط بنوعية الأنشطة الاقتصادية وتعقيدها أكثر من ارتباطه بزيادة التدفقات الاستثمارية في حد ذاتها، وهو ما يعد مؤشرا أكثر دقة على التحول الهيكلي الحقيقي مقارنة بالمؤشرات التقليدية المرتبطة بالنمو الاقتصادي فقط. كما أن الارتفاع المستمر للمؤشر عبر أكثر من عقدين يشير إلى أن جهود التنوع الاقتصادي لم تعد تقتصر على التوسع الكمي في الأنشطة غير النفطية، بل امتدت إلى تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للاقتصاد الوطني.

وبالربط بين هذه النتائج وبين نتائج الدراسة الإحصائية التي بينت وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يمكن الاستدلال على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في دعم عملية التنوع الاقتصادي في المملكة. إلا أن حجم هذا الأثر لا يرتبط فقط بزيادة التدفقات الاستثمارية، بل يتأثر أيضا

ISSN: 2706-6495

بعوامل أخرى مثل جودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة البيئة التنظيمية، ومستوى رأس المال البشري، وقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب التكنولوجيا ونقل المعرفة وتوطينها.

ويستند هذا الاستدلال إلى الأساس النظري الذي اعتمدته الدراسة في اختيار نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا بديلا للتنويع الاقتصادي، إذ لم تختبر الدراسة التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة. ففي الاقتصادات الريعية كالاقتصاد السعودي، لا يقتصر الاعتماد على النفط على هيمنة القطاع النفطي على الناتج والصادرات، بل يمتد إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تملكها للثروة النفطية وتوظيف عوائدها في الإنفاق العام بوصفه المحرك الرئيس للطلب والنمو. وبما أن النشاط النفطي يتركز في يد الدولة وشركاتها، في حين ينصرف الجزء الأكبر من نشاط القطاع الخاص إلى الأنشطة غير النفطية كالصناعات التحويلية والتجارة والخدمات والتقنية، فإن ارتفاع حصة القطاع الخاص من الناتج الحقيقي يعكس انتقال مصادر توليد الناتج من الريع النفطي الذي تديره الدولة إلى أنشطة إنتاجية متنوعة يقودها القطاع الخاص، وهو جوهر التحول الهيكلي الذي يقصده التنويع الاقتصادي. ويتسق هذا الربط مع توجه رؤية المملكة 2030 التي جعلت رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% أحد المؤشرات الرئيسة لقياس التقدم في تنويع الاقتصاد (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، n.d.).

كما يجد هذا المؤشر أهميته في النظريات التي استند إليها الإطار النظري؛ فوفقا لنظريتي الانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي، فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنويع لا يتحقق بصورة مباشرة، وإنما ينتقل عبر القطاع الخاص المحلي من خلال سلاسل الإمداد، وانتقال المعرفة والمهارات إلى الشركات الوطنية، مما يجعل نمو القطاع الخاص القناة الرئيسة التي يظهر من خلالها أثر الاستثمار الأجنبي في توسيع القاعدة الإنتاجية. وفي المقابل، تفسر نظرية لعنة الموارد ضعف التنويع في الاقتصاد النفطي عبر مزاحمة القطاع الريعي والإنفاق الحكومي للقطاع الخاص وإضعاف قدرته التنافسية، ومن ثم فإن تنامي حصة القطاع الخاص من الناتج الحقيقي يعد دليلا على تراجع هذا الأثر وتحسين قدرة الاقتصاد على توليد مصادر نمو بديلة. وبذلك يمكن تفسير العلاقة الطردية التي توصلت إليها الدراسة بأنها علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأحد الأبعاد الجوهرية للتنويع الاقتصادي، وهو تنويع الفاعلين الاقتصاديين ومصادر توليد الإيراد.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة القطاع الخاص تظل مؤشرا غير مباشر للتنويع الاقتصادي، ولا ترادفه تماما؛ إذ قد ترتفع حصة القطاع الخاص نتيجة توسعه في أنشطة منخفضة القيمة المضافة، أو في أنشطة مرتبطة بالقطاع النفطي أو معتمدة على الإنفاق الحكومي كالمقاولات والبتروكيماويات، دون أن يصاحب ذلك تنوع حقيقي في هيكل الإنتاج والصادرات. ولهذا حرصت الدراسة على تعزيز نتائجها القياسية بمؤشرات مكملة، أبرزها مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي يقيس تنوع الهيكل الإنتاجي والمعرفي بصورة أكثر مباشرة، إضافة إلى بيانات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. كما يفتح ذلك المجال أمام دراسات مستقبلية تختبر العلاقة باستخدام مقاييس مباشرة للتنويع، مثل حصة الناتج المحلي غير النفطي، وحصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات، ونسبة الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة.

6. ملخص النتائج:

أجابت الدراسة على سؤالها الرئيس المتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1971–2024). وقد تبينت هذه العلاقة على التنوع الاقتصادي نظريا؛ إذ تعد مساهمة القطاع الخاص مؤشرا على انتقال مصادر الناتج من الريع النفطي الذي تديره الدولة إلى أنشطة إنتاجية متنوعة، ومن ثم فإن اقترانها الموجب بالاستثمار الأجنبي ينسجم مع ما تطرحه نظريات التحديث والانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي من أن الاستثمار الأجنبي قد يدعم التنوع

الاقتصادي عبر تعزيز دور القطاع الخاص ونقل التقنية والمعرفة إليه. ويبقى هذا التفسير مرجحا لا مثبتا، لأن الدراسة لم تختبر التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة، ولأن القدرة التفسيرية للنموذج محدودة ويتأثر بالارتباط الذاتي بين البواقي.

كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد العوامل الداعمة للتنوع الاقتصادي، إلا أن تأثيره يرتبط بفاعلية السياسات العامة وجودة الحوكمة الاقتصادية وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار، الأمر الذي يشير إلى أن تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام يتطلب تكامل الاستثمار الأجنبي مع الإصلاحات المؤسسية والتنموية الأخرى، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات غير النفطية والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، والتقنيات الحديثة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. كما تشير النتائج إلى أن الاقتصاد السعودي بدأ ينتقل من الاعتماد على التوسع الكمي في الأنشطة الاقتصادية إلى تعزيز التعقيد الإنتاجي والمعرفي، وهو ما يعد مؤشرا أكثر استدامة على نجاح التحول الاقتصادي.

ويتضح كذلك من تحليل الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في دعم التنوع الاقتصادي في المملكة، ولكن هذا الدور محدود وغير كاف وحده. فنتائج معامل ارتباط بيرسون بقيمة الارتباط 0.380 أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ولكنها ضعيفة، مما يعني أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بارتفاع مساهمة القطاع الخاص بوصفها مؤشرا للتنوع الاقتصادي. كما أظهر معامل التحديد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نحو 14% فقط من التغير في مساهمة القطاع الخاص، بينما تعود النسبة الأكبر، وهي 86%، إلى عوامل أخرى مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة. لذلك، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا مساعدا ومحفزا للتنوع الاقتصادي في السياق السعودي، لكنه لا يعد العامل الحاسم بمفرده، بل تتوقف فاعليته على توجيهه نحو القطاعات غير النفطية، وربطه بالإصلاحات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من رأس المال والتقنية والمعرفة المصاحبة له.

ويشير تحليل الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية نجحت بدرجة كبيرة في تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة برؤية المملكة 2030، وهو ما انعكس في تحقيق مستويات قياسية من التدفقات الاستثمارية وتكوين رأس المال الثابت وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما تؤكد النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد العوامل الداعمة للتنوع الاقتصادي من خلال دوره في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتظهر النتائج أن التنوع الاقتصادي في المملكة يشهد تطورا تدريجيا ومستداما، وهو ما يتضح من التحسن المستمر في مؤشر التعقيد الاقتصادي وارتفاع ترتيب المملكة عالميا، الأمر الذي يعكس نجاحا نسبيا في بناء اقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على إنتاج الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي المقابل، تؤكد النتائج أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقاس بحجم التدفقات الداخلة فقط (نظرا لوجود تدفقات خارجة كذلك) بل بقدرته على تحقيق آثار تنموية طويلة الأجل من خلال نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي. كما يوضح التحليل بأن هناك عوامل أخرى مؤثرة في التنوع الاقتصادي تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر، من أبرزها جودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة السياسات العامة، والإنفاق الحكومي، والتقدم التقني، ورأس المال البشري، وهو ما يفسر أن الاستثمار الأجنبي يمثل جزءا من منظومة أوسع تقود عملية التحول الاقتصادي في المملكة.

ويستنتج كذلك بأن محدودية التنوع الاقتصادي في المملكة قبل رؤية 2030 كان يعزو إلى استمرار الاعتماد النسبي على النفط وضعف التحول الهيكلي للقطاعات غير النفطية، كما أشارت إليه دراسة البسام (Albassam, 2015). إضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت مقيدة بمدى قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا والمعرفة ونقلها إلى القطاع الخاص

ISSN: 2706-6495

المحلي، وهو ما تؤكد عليه دراسة Borensztein وآخرين (Borensztein & others, 1998) التي ترى أن رأس المال البشري وكفاءة المؤسسات يمثلان شرطا أساسيا لتعظيم الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر.

7. التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة بتركيز السياسات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات التي تمتلك فيها المملكة مزايا نسبية وتنافسية حقيقية، مثل الخدمات اللوجستية، والصناعات التعدينية، والطاقة المتجددة، والسياحة، والتقنية المتقدمة، والصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد المحلية. وتستند هذه التوصية إلى نتائج الدراسة التي بينت أن أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي لا يتحقق من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية فقط، بل من خلال توظيفها في قطاعات قادرة على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة وتعزيز التعقيد الاقتصادي. كما تتوافق هذه النتيجة مع نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر التي تربط التنمية بالابتكار وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، ومع توجهات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تقوم أساساً على استثمار المزايا النسبية للاقتصاد السعودي.

كما توصي الدراسة بتعزيز الربط بين الاستثمارات الأجنبية وبرامج نقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة وتطوير رأس المال البشري، من خلال اشتراط مساهمة المستثمرين الأجانب في التدريب والبحث والتطوير وبناء القدرات الوطنية. وتستند هذه التوصية إلى نظرية الانتشار التكنولوجي ونظرية النمو الداخلي اللتين تؤكدان أن الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي يتحقق عندما تتحول المعرفة والتقنية إلى إنتاجية وقدرات محلية مستدامة. كما تتفق مع نتائج دراسة Borensztein وآخرين التي أوضحت أن استفادة الدول من الاستثمار الأجنبي تعتمد على مستوى رأس المال البشري وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا.

وتوصي الدراسة بالاستمرار في تطوير الحوكمة الاقتصادية والبيئة التنظيمية الرقمية وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية للمستثمرين، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويرفع قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص الاستثمارية. وتستند هذه التوصية إلى نتائج تجربة دول الآسيان التي بينت أن الحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير من العوامل الرئيسة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما تتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن جودة الحوكمة والسياسات العامة تعد من المحددات الرئيسة لتحويل الاستثمار الأجنبي إلى تنوع اقتصادي فعلي.

كما توصي الدراسة بربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات أداء تنموية تتعلق بنسبة المحتوى المحلي، ونقل المعرفة، والتوظيف النوعي للسعوديين، والمساهمة في الصادرات غير النفطية، وذلك لضمان توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وتستند هذه التوصية إلى الطرح النقدي لنظريتي لعنة الموارد والاعتماد اللتين تحذران من مخاطر تركز الاستثمارات في الأنشطة الريعية أو منخفضة القيمة المضافة دون إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد.

وتوصي الدراسة كذلك بتعزيز التكامل بين السياسات الاستثمارية والسياسات الصناعية والمالية والتعليمية، بحيث يتم توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التي تمتلك المملكة فيها مزايا نسبية وقادرة على رفع مؤشر التعقيد الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وتنسجم هذه التوصية مع نتائج دراسة أبا الخيل والبكر التي بينت أهمية الصناعات التحويلية والأنشطة الإنتاجية في نمو القطاع الخاص، كما تتوافق مع نظرية النمو الداخلي التي ترى أن الاستثمار في المعرفة والابتكار ورأس المال البشري يمثل أساس النمو المستدام والتنويع الاقتصادي.

وتوصي الدراسة بالاستفادة من التجربة النرويجية في تحويل الموارد الطبيعية إلى محرك للتنويع الاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. فكما بينت التجربة النرويجية، فإن نجاح الدول الغنية بالموارد لا يعتمد على حجم الموارد أو التدفقات الاستثمارية بحد ذاتها،

بل على جودة المؤسسات والحوكمة الاقتصادية وقدرة الدولة على استثمار مزاياها النسبية في بناء قطاعات اقتصادية تنافسية ومستدامة.

ومن منظور المالية العامة، توصي الدراسة بتعزيز كفاءة توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات والبرامج التي تدعم نمو القطاع الخاص ورفع إنتاجيته، مع تطوير آليات دورية لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية والإنفاق الحكومي على مؤشرات التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص ومؤشر التعقيد الاقتصادي، بما يدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة ويرفع كفاءة وفاعلية المالية العامة في المملكة.

وأخيرا، تقترح الدراسة إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر المتغيرات الأخرى، مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، بما يسهم في بناء فهم أكثر شمولية لطبيعة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

8. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تمثل علاقة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية والتنموية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي لا يقاس فقط بحجم التدفقات الرأسمالية الداخلة، بل بمدى قدرته على دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص، بما يعكس أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد الأدوات الداعمة للتنوع الاقتصادي في المملكة.

كما بينت الدراسة أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يرتبط بدرجة كبيرة بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار، حيث إن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتقنية والخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة يسهم بصورة أكبر في نقل التكنولوجيا وتحفيز الابتكار ورفع الإنتاجية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، في حين أن تركز الاستثمارات في الأنشطة الريعية أو منخفضة القيمة المضافة قد يحد من أثرها في تحقيق التنوع الاقتصادي الحقيقي. وأوضحت الدراسة أن المملكة العربية السعودية حققت تقدما ملحوظا في تطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المرتبطة برؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، إلا أن تحقيق التحول الاقتصادي المستدام يتطلب استمرار تطوير السياسات الاستثمارية والمالية والتنموية بصورة تكاملية، مع التركيز على تنمية رأس المال البشري، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم الابتكار، ورفع كفاءة القطاع الخاص، وربط الحوافز الاستثمارية بمستويات نقل التقنية والقيمة المضافة المحلية. وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشكل أداة فاعلة لدعم التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية متى ما ارتبط بسياسات عامة فعالة ومؤسسات قوية وقدرة اقتصادية على استيعاب التكنولوجيا وتعظيم المنافع الاقتصادية طويلة الأجل، بما يعزز قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق النمو المستدام ورفع تنافسيته وتقليل اعتماده التاريخي على النفط.

9. المراجع:

1.9. المراجع العربية:

أبالخيل، منى المهنأ، والبكر، أحمد. (2019). مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية (ورقة عمل رقم 19/4). مؤسسة النقد العربي السعودي.

الفقي خ. س. ا. ا. (2024). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022). المجلة العلمية للبحوث التجارية. https://sjsc.journals.ekb.eg/article_357132.html

البنك السعودي المركزي. (2026). التقرير الإحصائي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية حسب القطاعات.

وزير الاستثمار: رؤية المملكة 2030 ضاعفت حجم الاقتصاد إلى 4.7 تريليونات ريال بمعدل نمو سنوي 8%. (2026). In المنصة الوطنية. المنصة الوطنية. https://my.gov.sa/ar/news/1936395

أرقام. (September 3 ,2025). السعودية: 119 مليار ريال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1840959

كيف ستعيد السعودية تشكيل اقتصادها غير النفطي؟. الفا بيتا. .(2025, July 13) / https://alphabeta.argaam.com/article/detail/111234

ميسا. (March 26 ,2024). الاستراتيجية الوطنية للاستثمار - MISA. https://misa.gov.sa/ar/activities/national-investment-strategy /

نظام الاستثمار. (July 22 ,2024). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. / https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). https://www.mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/EconomicStudies

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2021). استعراض عام تقرير الاستثمار العالمي2021 الاستثمار في انتعاش مستدام. تقرير الاستثمار العالمي 2021 -الاستثمار في انتعاش مستدام. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf

تغيّرت مع الطفرة النفطية الأولى في أوائل ومنتصف السبعينيات الميلادية كثير من الأشياء في المجتمع السعودي. (2012, September 3). المدينة. https://www.al-madina.com/article/175791 /

اقتصاد مزدهر. (n.d.). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-thriving-economy?

الاستثمار الأجنبي المباشر. (n.d.). الهيئة العامة للإحصاء. https://www.stats.gov.sa/ar/w/fdi-1

2.9. المراجع الأجنبية:

Albader, A., Alhazani, R., Alhashel, A., Aljadhey, N., & Alnafisah, H. (2025). The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Product (GDP) in Saudi Arabia from 1997 to 2023: Empirical Study. China-USA Business Review, 24(1). https://doi.org/10.17265/1537-1514/2025.01.001

Albassam, B. (2015, June). Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality? Resources Policy. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420715000215

Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? Journal of International Economics, 45(1), 115–135. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0

Fan, E. X. & Asian Development Bank. (2002). Technological Spillovers from Foreign Direct Investment - A Survey. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28326/wp033.pdf

ISSN: 2706-6495

Holden, S. & University of Oslo. (2013). Avoiding the resource curse: The case Norway [Journal-article].

Jermsittiparsert, K. (2022). Enhancing Private Sector Contribution in GDP through E-Government and R&D in ASEAN Region: A Panel Data Analysis. International Social Sciences and Humanities, 1(1), 98–107. https://doi.org/10.32528/issh.v1i1.32

Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. In The Journal of Political Economy (Vol. 98, Issue 5, pp. S71–S102).

Schumpeter, J. A. (1934). THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT (REDVERS OPIE & FELLOW OF MAGDALEN COLLEGE, OXFORD, Trans.).

World Bank Open Data. (2026). World Bank Open Data.

Building more diverse and resilient economies. (2024, June 10). UN Trade and Development (UNCTAD). https://unctad.org/news/building-more-diverse-and-resilient-economies

ECI Rankings (HS96) | The Observatory of Economic Complexity. (2024). The Observatory of Economic Complexity. https://oec.world/en/rankings/eci/hs6/hs96?tab=table

Dependency Theory | Diplomacy and International Relations | Research Starters | EBSCO Research. (2019). EBSCO. https://www.ebsco.com/research-starters/diplomacy-and-international-relations/dependency-theory

Modernization Theory | Social Sciences and Humanities | Research Starters | EBSCO Research. (2019). EBSCO. https://www.ebsco.com/research-starters/social-sciences-and-humanities/modernization-theory

Natural Resource Governance Institute (NRGI). (2015). The resource curse. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/nrgi_Resource-Curse.pdf

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. UN Trade and Development (UNCTAD). (2002, September 16). https://unctad.org/publication/world-investment-report-2002

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ عبد المحسن فهد الغريري، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.2